منظمة العمل الدولية

موجز تنفيذي

Global Wage Report 2010/11

Wage policies in times of crisis

تقرير الأجور في العالم للفترة 11/2010]

[سياسات الأجور في أوقات الأزمة

الاتجاهات الحديثة

أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تباطؤ كبير في معدل نمو الأجور الحقيقية في شتى أنحاء العالم. وبالاستناد إلى إحصاءات وطنية رسمية من 115 بلداً وإقليماً، يقدر *تقرير الأجور في العالم للفترة 11/2010* أن نمو متوسط الأجور الشهرية الحقيقي تراجع من 2,8 في المائة قبيل الأزمة في عام 2007 إلى 1,5 في المائة في عام 2008 و1,6 في المائة في عام 2009. وفيما عدا الصين (حيث لا تغطي الإحصاءات الرسمية سوى "الوحدات الحضرية" المرتبطة بالدولة)، يقدر التقرير أن نمو الأجور الحقيقية تراجع من 2,2 في المائة في عام 2007 إلى 0,8 في المائة في عام 2008 و0,7 في المائة في عام 2009. وفي حين تباطأ معدل نمو الأجور في جميع البلدان تقريباً، فقد غدا سلبياً في أكثر من رُبع البلدان والأقاليم المدرجة في عينتنا في عام 2008 وخُمُسها في عام 2009.

الشكل 1 نمو الأجور العالمية، 2006–2009
(التغيرات من سنة إلى أخرى، بالقيم الحقيقية، بالنسب المئوية)

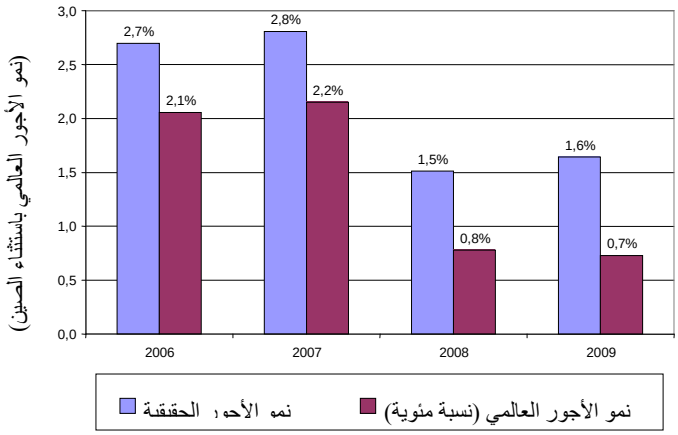

ملاحظة: يحسب نمو الأجور العالمي كمتوسط مرجح للنمو الفعلي أو المقدر من سنة إلى أخرى في متوسط الأجور الشهرية الحقيقي في 115 بلداً وإقليماً، وهو ما يغطي 94 في المائة من مجموع الموظفين في العالم. ولمزيد من المعلومات عن التغطية والمنهجية، انظر تقرير الأجور في العالم للفترة *11/2010*، الملحق التقني الأول.
المصدر: قاعدة بيانات الأجور العالمية لمنظمة العمل الدولية.

وتوجد فوارق إقليمية كبيرة في نمو الأجور (انظر الشكل 2). ففي البلدان المتقدمة، يقدر التقرير أن الأجور الحقيقية، بعد أن جاور نموها 0،8 في المائة سنوياً قبل الأزمة، تراجعت في الواقع بما يساوي –0،5 لدى اندلاع الأزمة في عام 2008 قبل أن تنمو بمعدل 0،6 في المائة في عام 2009. أما في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، فقد تراجع نمو الأجور الحقيقية من معدل متوسطه نحو 17 في المائة في عام 2007 (عندما كانت الأجور ماضية في التعافي من الهبوط المسجل في أولى مراحل الانتقال) إلى 10،6 في المائة في عام 2008 وإلى –2،2 في المائة في عام 2009[1]. وفي أوروبا الوسطى والشرقية، تراجع نمو الأجور الحقيقية من 6،6 في المائة في عام 2007 إلى 4،6 في المائة في عام 2008 و–0،1 في المائة في عام 2009. وفي آسيا، تجاوز نمو الأجور الحقيقية 7 في المائة على مدى الفترة 2006–2009، وبلغ معدله 7،2 في المائة في عام 2007 و7،1 في المائة في عام 2008 و8 في المائة في عام 2009. أما في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فيقدر أن نمو الأجور الحقيقية تباطأ من 3،3 في المائة في عام 2007 إلى 1،9 في المائة في عام 2008 و2،2 في المائة في عام 2009. وبالنسبة إلى أفريقيا، تبين تقديراتنا المؤقتة أن الأجور الشهرية الحقيقية نمت بنحو 1،4 في المائة في عام 2007 قبل التراجع إلى 0،5 في المائة في عام 2008 والارتفاع من جديد إلى 2،4 في المائة في عام 2009. وفي الشرق الأوسط، من السابق لأوانه تقدير نمو الأجور في عامي 2008 و2009 ولو بصفة مؤقتة، بما أن عدد البلدان التي قدمت بيانات عن أجورها لا يزال قليلا جداً حتى الآن. غير أن البيانات المتاحة بخصوص الأعوام السابقة توحي بأن أجور العمال في الشرق الأوسط (الذين يشكل العمال المهاجرون حصة كبيرة منهم) لم ترتفع بسرعة كبيرة حتى قبل الأزمة.

الشكل 2 نمو الأجور الإقليمي، 2000–2009 (نسبة مئوية)

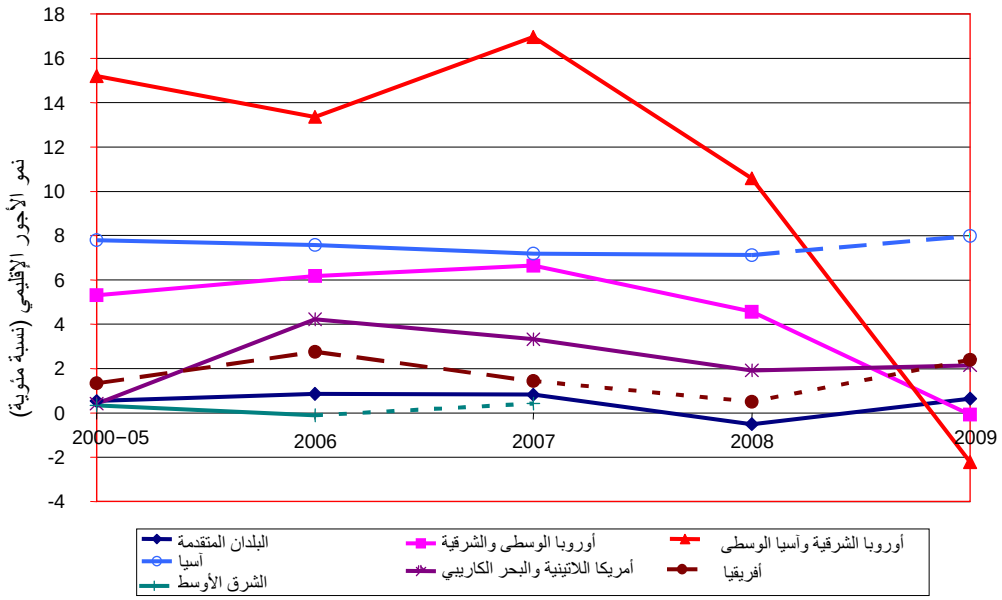

—— تقديرات مؤقتة (على أساس تغطية تقارب 75 في المائة).

------ تقديرات غير نهائية (على أساس تغطية تتراوح من حوالي 40 في المائة إلى حوالي 60 في المائة).

[1] كما يتجلى في تقرير الأجور في العالم للفترة *09/2008*، كان نمو الأجور السريع قبل الأزمة في بلدان رابطة البلدان المستقلة جزءاً جوهرياً من عملية الانتعاش، التي أعقبت هبوط الأجور المسجل في أولى مراحل الانتقال الاقتصادي في مطلع التسعينات. وإضافة إلى ذلك، كان نمو العمالة في بلدان رابطة البلدان المستقلة ضعيفاً نسبياً في الأعوام التي سبقت الأزمة، فاعتمد نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأساس على مكاسب الإنتاجية، مما أدى إلى نمو الأجور.

الأزمة قبل الأزمة ودور سياسات الأجور

ينبغي تناول آثار الأزمة على متوسط الأجور في المدى القصير في البلدان المتقدمة، ضمن سياق تراجع طويل الأمد في حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة وفترة مطولة من اعتدال الأجور. ومن زاوية أطول أمداً، يقدم الجدول 1 بيانات عن كيفية تطور الأجور على مدى كامل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (مع اتخاذ عام 1999 سنة مرجعية). ويظهر الجدول أن متوسط الأجور العالمي ارتفع بقرابة الربع على مدى هذه الفترة. وقادت هذه الزيادة مناطق نامية مثل آسيا، حيث فاق نمو الأجور مقدار الضعفين منذ عام 1999، وبلدان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى فاق فيها نمو الأجور مقدار ثلاثة أضعاف، وهو ما يعكس جزئيا عمق تراجع الأجور في التسعينات). وفي المقابل، لم ترتفع الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة إلا بقرابة 9 في المائة بالقيم الحقيقية على مدى العقد بأكمله مما يعكس فترة من اعتدال الأجور.

الجدول 1 نمو الأجور التراكمي بحسب الإقليم منذ عام 1999 (1999 = 100)

	1999	2006	2007	2008	**2009**
البلدان المتقدمة	100	104,2	105,0	104,5	**105,2**
أوروبا الوسطى والشرقية	100	144,8	154,4	161,4	**161,3**
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	100	264,1	308,9	341,6	**334,1**
آسيا	100	168,8	180,9	193,8	**209,3***
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	100	106,7	110,3	112,4	**114,8**
أفريقيا	100	111,2*	112,8*	113,4**	**116,1****
الشرق الأوسط	100	101,9*	102,4*	...	...
العالم	100	115,6	118,9	120,7	**122.6**

***** تقديرات مؤقتة (على أساس تغطية تقارب 75 في المائة).
****** تقديرات غير نهائية (على أساس تغطية تتراوح من حوالي 40 في المائة إلى حوالي 60 في المائة).
... لا تتوفر تقديرات.
ملاحظة: للمزيد من المعلومات عن التغطية والمنهجية، انظر *تقرير الأجور في العالم للفترة 2010-2011*، الملحق التقني الأول.
المصدر: قاعدة بيانات الأجور العالمية لمنظمة العمل الدولية.

ويبين التقرير أيضاً أن نسبة من يتقاضون أجوراً منخفضة - وتعرّف بأنها الأجور التي تقل عن ثلثي الأجور الوسيطة - قد ارتفعت منذ أواسط التسعينات في أكثر من ثلثي البلدان التي تتاح بشأنها بيانات. ويشمل ذلك بلداناً مثل الأرجنتين وإسبانيا وألمانيا وإندونيسيا وأيرلندا وبولندا وجمهورية كوريا والصين. ففي هذه البلدان وفي بلدان أخرى تتسم بارتفاع أو تزايد حصة الأجور المنخفضة، يحتمل أن يبقى عدد كبير من الأشخاص في وضع سيء. ويبقى احتمال الانتقال إلى وظائف أحسن أجراً احتمالاً ضعيفاً وخطر الانحباس في وظائف منخفضة الأجر عالياً. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة التوتر الاجتماعي، خاصة إذا اعتبرت فئات معينة من الناس أنها دفعت ثمناً باهظاً خلال الأزمة في حين أن فوائد فترة الازدهار السابقة - وربما الانتعاش القادم، لم تقسّم قسمة عادلة. ويفيد تقريرنا أيضاً بمساهمة عوامل تمييزية قوية في استمرار انخفاض الرواتب وثغرات الأجور. ففي البلدان الصناعية والنامية على السواء، عادة ما يكون العمال من ذوي الأجور المنخفضة شباباً، وترتفع في صفوفهم نسبة الإناث على نحو مفرط، كما تزداد احتمالات انتمائهم إلى أقلية اثنية أو فئة عرقية أو مجموعة مهاجرة محرومة. وتركز هذه الخصائص في صفوف العمال ذوي الأجر المنخفض يفضي إلى الانتقاص من قيمة وظائفهم.

ويتمثل أحد الشواغل الناشئة الأخرى في أن ركود الأجور، الذي سبق الأزمة، قد يكون في الواقع ساهم في الأزمة وأضعف أيضاً قدرة الاقتصادات على التعافي بسرعة. ورغم أن عوامل كثيرة أخرى كانت وراء اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فثمة من يرى أن الجذور الهيكلية للأزمة تكمن في تراجع إجمالي الطلب قبل الأزمة. فإعادة التوزيع من الأجور إلى الأرباح ومن أصحاب الأجور الوسيطة إلى أصحاب الأجور المرتفعة أدى إلى تخفيض الطلب الإجمالي من خلال تحويل الدخل من الأفراد الميالين إلى الإنفاق نحو أشخاص ميالين إلى الادخار. وقبل الأزمة، استطاع بعض البلدان المحافظة على استهلاك الأسر المعيشية بواسطة زيادة المديونية، في حين اعتمد النمو الاقتصادي في بلدان أخرى بالأساس على الصادرات. غير أنه تبين أن هذا النموذج غير قابل للاستدامة. وفي المستقبل، قد ترى البلدان أن مصلحتها تقتضي قيام نموها الاقتصادي على استهلاك أسري أقوى وعلى استهلاك أسري لا يقوم على تزايد الديون وإنما على الدخل المكتسب.

ويفيد تقريرنا بأن سياسات الأجور يمكنها أن تساهم مساهمة إيجابية في تحسين استدامة النموذج الاقتصادي والاجتماعي. فالمفاوضة الجماعية والأجور الدنيا يمكن أن تساعد معاً على تحقيق انتعاش أكثر توازناً وإنصافاً بضمان حصول العائلات والأسر المعيشية العاملة بأجور منخفضة على حصة منصفة من ثمار كل نقطة مئوية من النمو الاقتصادي. وأظهر *تقرير الأجور في العالم للفترة 09/2008* أن الصلة بين الأجور والإنتاجية تكون أقوى في البلدان التي تغطي فيها المفاوضة الجماعية أكثر من 30 في المائة من العمال، وأن الأجور الدنيا يمكن أن تقلص انعدام المساواة في النصف الأدنى من توزيع الأجور. ويبين تقريرنا الحالي أن المفاوضة الجماعية والأجور الدنيا يمكن أن تساهم أيضاً في تخفيض نسبة العمال ذوي الأجور المتدنية.

وفي الآن ذاته، لا تزال هناك مع ذلك، تحديات جسام تواجه النقابات في محاولة الوصول إلى العمال المستضعفين وفي إقامة نظام فعال للأجور الدنيا. وإلى جانب تحسن آلية تحديد الأجور، يبرز هذا التقرير الحاجة إلى تدابير سياسية يمكن أن تساعد على تقليص خطر وقوع أصحاب الأجور المنخفضة في شراك الفقر. ولا شك في أن الفوائد في العمل، مثل الإعفاء الضريبي، نافعة لاسيما إذا اقترنت بلوائح قاعدة أجور فعالة. وفي البلدان التي لا تشكل فيها الفوائد في العمل خياراً ممكناً لأسباب منها مثلا كثافة العمالة غير المنظمة، يتعين النظر في اعتماد سياسات مباشرة لدعم دخل الأسر الفقيرة (مثل التحويلات النقدية). لذلك ينبغي أن توضع سياسات الأجور والدخل ضمن إطار تنظيمي أوسع يجري فيه الربط بدقة بين مختلف العناصر السياسية على نحو متسق ومتناسق. ولا يمكن الانتقاص من أهمية تأمين "دخل أدنى" للأسر العاملة المستضعفة في أوقات الأزمة والانتعاش.

حقوق المؤلف ةمظنمل ةظوفحم ©العمل الدولية

هذا الموجز ليس وثيقة رسمية من وثائق منظمة العمل الدولية. ولا تعكس الآراء المعرب عنها فيه بالضرورة آراء المنظمة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة المنظمة عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن نسخ هذا النص بحرية مع ذكر المصدر.

إدارة الاتصالات والمعلومات العامة
منظمة العمل الدولية
4 route des Morillons, 1211 Geneva 22, Switzerland
للاطلاع على المزيد من المعلومات، زوروا موقعنا على العنوان التالي: www.ilo.org